البرلمان يستمع إلى ردود عدد من الوزراء على أسئلة نواب الشعب

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته يوم أمس الأربعاء برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى ردود عدد من الوزراء عن أسئلة واستفسارات مقدمة من أعضاء مجلس النواب.

حيث أوضح وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف عبدالله في رده على سؤال احد أعضاء المجلس عن مصير مصنع الغزل والنسيج في محافظة عدن وما آلت إليه أوضاع المصنع.

وأكد أن أرض المصنع لم يتم التفريط بها أو تأجيرها وان الأيدي العاملة أحيل جزء منها إلى صندوق الخدمة المدنية وجزء آخر تم استكمال إجراءات تقاعدهم. مشيراً إلى أن الآلات والمعدات في المصنع أصبح جزء كبير منها خارج الخدمة لانتهاء عمرها الإنتاجي، وأن إدارة المصنع قامت ببيع (140) آلة من تلك الآلات بموجب موافقة وزارتي المالية والصناعة والتجارة ومحافظة عدن.

وأفاد أنه تم تحديث المصنع بإدخال مرجل جديد بكلفة ستة ملايين ريال وكذا إدخال محطة كهرباء جديدة عدد أربعة مولدات بطاقة توليد 2300 كيلو وات، في حين احتوى قسم النسيج على 80 آلة.

وقال وزير الصناعة والتجارة إن التوجه الحالي يجب أن يركز على تشجيع الشراكة الإستراتيجية التي تحافظ على ملكية المصنع للدولة لتطويره وإعادة تأهيله. مؤكداً أن القوى العاملة التي سيتم تشغيلها عند التحديث ستكون أكثر من أي وقت سبق كما انه سيتم الاستعانة بالقوى العاملة التي أحيلت إلى صندوق الخدمة المدنية وفقاً لرغبة العاملين في إعادة التشغيل في المصنع بعد التحديث.. لافتا إلى أنه يتم حاليا استكمال الإجراءات القانونية للتعاقد مع شركة استشارية لدراسة وتقييم المصنع ووضع البدائل المناسبة للشراكة الإستراتيجية بهدف التطوير والتأهيل وانه يتم مراجعتها في ضوء نتائج الدراسة وتشجيع التنافس لجميع المستثمرين.

في حين أوضح وزير الزراعة والري الدكتور منصور احمد الحوشبي في معرض رده على السؤال الموجه من أحد أعضاء المجلس عن إسقاط اعتماد مشروع تحسين وصيانة طرق المحويت أن المشروع الذي كان ممولاً من الاتحاد الأوربي وكان يتبع وزارة الإدارة المحلية فيما يتعلق بشق طرق فرعية والذي تم تحويل إدارته لتتبع وزارة الزراعة والري واستمرت الوزارة في اعتماد مخصصات محلية للمشروع كان آخرها البرنامج الاستثماري لعام 2007م وتم إسقاط المشروع من قبل لجنة الموازنة في وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي باعتبار أن التمويل الأجنبي منتهي وان المشروع أصبح يمول محليا وبالتالي تم إحالته إلى المحافظة كونه مشروعا محليا ويعمل في مجال الطرق وليس في مجال الزراعة ويدار حاليا من قبل المحافظة وعلى الرغم من ذلك فان الوزارة قد استمرت في دعم المشروع عن طريق توفير قطع الغيار الخاصة بالمعدات الثقيلة.

كما استمع أعضاء المجلس إلى إيضاحات وزير الإعلام حسن احمد اللوزي حول الاستفسار المقدم من احد أعضاء المجلس بخصوص أن القنوات الفضائية لها اهتمام بشراء حقوق النقل من المباريات الدولية إلا قنوات بلادنا الفضائية وعن الميزانية المعتمدة من الحكومة لهذه القنوات وحجم إيراداتها من المساحة الإعلانية.

وأوضح وزير الإعلام ان القنوات التلفزيونية تحرص على تلبية حاجة الشباب وخاصة الجماهير الرياضية ومحبي كافة الألعاب الرياضية ومن اجل ذلك تعمل على شراء حقوق البث المباشر للمسابقات الرياضية العالمية والقارية والإقليمية والمحلية وتحرص على بثها أولا بأول وفي تنافس وتسابق ملحوظ وتكون أكثر حرصا على ذلك القنوات المتخصصة التي تعنى وتهتم بالشباب وبالرياضة كقناة سبأ».

وقال «إن ذلك يتوقف على ما يتوفر لها من اعتمادات مالية وما يقدم لها من دعم وإمكانيات وكانت القنوات التلفزيونية اليمنية وخاصة قناتي اليمن وعدن في الفترات الماضية تعملان في حدود ما يتوفر لهما من اعتمادات في الموازنة على تحقيق ذلك ولكن في السنوات الأخيرة وللأسف الشديد تم شطب كافة الاعتمادات التي كانت تخصص لشراء حقوق النقل المباشر للمسابقات والمباريات الرياضية سواء لكاس العالم أو الألعاب الاولمبية والبطولات الآسيوية والدورات الأوروبية أو العربية وغيرها». مطالباً المجلس باتخاذ توصية بإعادة الاعتمادات للحصول على هذه الحقوق لمؤازرة موقف وزارة الإعلام بهذا الشأن.

كما أجاب وزير الإعلام عن كافة الأسئلة الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي تمت بخصوص تنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى الحديدة المركزي حتى نهاية شهر يناير 2011م، أشار وزير الصحة الدكتور عبدالكريم راصع إلى انه تم الحصول على قرض ومنحة لإنشاء وتجهيز مستشفى الحديدة المركزي إضافة إلى اعتماد مبلغ من الحكومة. لافتاً إلى أن إجراءات التنفيذ تتواصل بالتنسيق مع المعنيين والمختصين بوزارتي الصحة العامة والسكان والتخطيط والتعاون الدولي وتم الاتفاق على الاستعانة بقائمة المشرفين والمقاولين التي تم إعدادها من قبل جامعة حضرموت لتنفيذ المستشفى التعليمي لجامعة حضرموت ومركز السرطان لتنفيذ مستشفى الحديدة المركزي.

وأشار إلى انه تم إعداد الشروط المرجعية ووثيقة الدعوة للإشراف على تنفيذ مشروع مستشفى الحديدة المركزي كما تم مخاطبة جامعة حضرموت للاستعانة بالقائمة المختصرة للشركات الاستشارية في الإشراف والتنفيذ ودعوتها إلى تقديم عروضها للإشراف والتنفيذ. مبينا أنه تعذرت الاستفادة من هذه القوائم نظرا إلى أنها أعدت منذ 18 شهراً وذلك استنادا إلى اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمشتريات.

وقال وزير الصحة العامة والسكان « انه تم مخاطبة المعنيين لأخذ موافقتهم على استخدام القائمة المختصرة للشركات الاستشارية التي تأهلت لإعداد التصاميم لمستشفى الغيظة المركزي التي تمت الموافقة عليها من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتم إرسال وثيقة الدعوة للإشراف على مشروع إنشاء مستشفى الحديدة المركزي إلى اللجنة العليا للمناقصات والحصول على الموافقة.

وفي ما يتعلق بالمستشفى المركزي بمحافظة ريمة أشار الوزير راصع إلى الصعوبات التي حالت دون تنفيذ المشروع المتمثلة في تحديد الموقع وتعبيد الطريق إليه، بالإضافة إلى عدم رصد مبالغ لإعداد الدراسات والتصاميم فيما تم إعداد المواصفات والشروط الخاصة لمكاتب استشارية سيتم الإعلان عنها حال توافر الاعتمادات وكذا عدم رصد اعتماد للمشروع في موازنة 2011م.

كما أجاب وزير الصحة العامة والسكان عن عدد من تساؤلات الأخوة النواب حول عدد من المشاريع الصحية الأخرى.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله بعد غد السبت بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى احمد محمد الكحلاني.

وزير الصناعة في رده حول مصير مصنع الغزل والنسيج في عدن:

إدارة المصنع باعت (140) آلة بموافقة وزارتي المالية والصناعة ومحافظة عدن

نشجع شراكة إستراتيجية تحافظ على ملكية الدولة للمصنع لتطويره وتأهيله

وزير الإعلام في رده عن حقوق نقل قنواتنا التلفزيونية للمباريات الدولية :

شطبت كافة الاعتمادات المخصصة لحقوق النقل المباشر في السنوات الأخيرة

نطالب بإعادة الاعتمادات للحصول على حقوق النقل

إعلان

بدء أعمال ندوة الديمقراطية المحلية في اليمن.. الدكتورة هدى البان :

التوجه المعاصر نحو اللامركزية ينسجم مع التحول الديمقراطي في بلادنا

مبادرة الرئيس حول إقامة حكم محلي واسع الصلاحيات لعبت دور الشمعة المضيئة

صنعاء / سبأ:

بدأت أمس بصنعاء أعمال ندوة العمل التمهيدية حول الديمقراطية المحلية في اليمن بمشاركة 60 شخصاً يمثلون المجالس المحلية في عشر محافظات وأكاديميين وممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية وإعلاميين ومنظمات المجتمع المحلية المعنية بالعمل الديمقراطي.

وفي حفل افتتاح الندوة التي تنظمها على مدى يومين مؤسسة تمكين للتنمية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية الأمريكية, أكدت وزير حقوق الإنسان الدكتورة/ هدى علي البان أن التوجه المعاصر نحو اللامركزية والحكم المحلي الذي يعتبر مؤشراً لقياس التقدم لدى الدول ينسجم مع عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته اليمن منذ عشرين عاماً من عمر الوحدة المباركة والذي تلاه مباشرة حزمة من الإصلاحات السياسية جعلت اليمن في وضع مميز على صعيد المنطقة والجوار الجغرافي.

وأشارت في كلمة القتها بالنيابة المديرة العامة لمنظمات المجتمع المدني بالوزارة لنا الشرعبي إلى أن للديمقراطية أبعاداً من شأنها ترسيخ التجربة الديمقراطية على مستوى اليمن ..و تحويل قطاعات واسعة من المجتمع اليمني إلى قطاعات فاعلة ومنتجة بدلاً من بقائها مجرد شرائح متلقية،لافتة إلى أن الديمقراطية المحلية تمكن أفراد المجتمع المحلي من المشاركة في رسم السياسات والخطط والبرامج وتنفيذها والحصول على دور محوري في الرقابة اللازمة لإنجاح عملية التنمية من خلال الإشراف على الأجهزة التنفيذية للسلطات المحلية ومسائلتها ومحاسبتها.

ولفتت وزير حقوق الإنسان إلى أن مبادرة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حول إقامة حكم ديمقراطي محلي واسع الصلاحيات لعبت دور الشمعة المضيئة التي تبقي على فكرة احترام الإنسان اليمني وتعزز دور أفراد المجتمع في التحول الديمقراطي لمجتمعاتنا المحلية.

من جانبه أشار المدير التنفيذي لمؤسسة تمكين للتنمية مراد الغارتي إلى أن مشروع الديمقراطية المحلية في اليمن الذي تتبناه المؤسسة على مدى عام يعمل على تعزيز الممارسات الديمقراطية الفاعلة ذات العلاقة بالحكم المحلي من قبل المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات السياسية والإعلامية والمجتمع المدني من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار في إطار الحكم المحلي..مضيفاً أن الندوة تهدف إلى استخلاص ومناقشة آراء الأطراف المعنية بالعملية الديمقراطية والحكم المحلي.

واستعرض عدداً من الأنشطة التي ستنفذها المؤسسة خلال الأشهر القادمة ضمن مشروع الديمقراطية المحلية وفي مقدمتها تنفيذ استطلاع ميداني للرأي يشمل كافة محافظات الجمهورية حول المشاركة الديمقراطية في الحكم المحلي وكذا ندوة حول الديمقراطية في اليمن.

وناقشت جلسة العمل الأولى التي ترأسها أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء الدكتور محمد عبدالملك المتوكل ورقة عمل مقدمة من أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء الدكتور عادل الشرجبي حول(الديمقراطية اللامركزية ضمان للتنمية والوحدة اليمنية) فيما تناولت جلسة العمل الثانية التي ترأسها رئيس منتدى التنمية السياسية علي سيف حسن ثلاث أوراق عمل حول (الإطار القانوني للحكم المحلي) مقدمة من أستاذ مساعد القانون العام بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء الدكتورة إلهام محمد عبدالملك المتوكل،و (الأحزاب والحكم المحلي) قدمها أستاذ العلوم السياسية الدكتور محمد الظاهري، و (دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية المحلية) قدمها أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة تعز الدكتور محمود البكاري.

وقد أثريت جلستا أمس بالعديد من الطروحات والمداخلات الهادفة إلى تطوير آلية الديمقراطية المحلية في اليمن وتعزيز دور المجالس المحلية بكافة تكويناتها.